المتضمنات الاقتصادية للتفاوت فى استخدام الموارد فى الزراعة العربية
اشكالية الحالة الراهنة

سالم توفيق النجفى *

Abstract

Economic Implications Of the Disparity In Utilizing Arab Agriculture Resources

The paper aims at investigating the pattern of agricultural resource utilization and the inequality in the distribution of agricultural land holdings , and determining their direct and indirect impact on the economic surplus and the rate of growth of agricultural output .

Three patterns of land utilization in Arab countries are distinguished :

The **first** prevails in the Gulf countries and is characterised by high level of land concentration , and the appropriation of the greater part of the agricultural surplus by big land owners .

The **second** is a much more egalitarian pattern , where agricultural surplus is distributed on a more equal basis among different groups of landholders (as in Egypt , Iraq , Syria and Jordan) .

The **third** occupies an intermediate position between the above two patterns as far as equality in land distribution is concerned (as in Morocco and Tunis) .

In the end , the study suggests that acceleration of the growth of agricultural output in the Arab countries can be achieved through :

- the transformation of that part of capitalist agriculture into truly capitalist farms .
- the consolidation of small and scattered holdings into large scale agricultural units .

Although such structural transformation is not likely to improve distribution , it is most likely to have positive effects on economic efficiency .

* أستاذ الاقتصاد الزراعى – كلية الادارة والأعمال – جامعة الموصل – العراق

مقدمـــه

التناقض والتفاوت فى المكونات البنيوية لاقتصادات العالم النامى تأخذ أشكالاً واتجاهات مختلفة ،منها ما هو نتيجة التكوينات الموروثة عبر حركة تاريخ مجتمعاتها الاقتصادية ، والبعض الآخر يتمثل فى معطيات حاضرها وإرهاصات واقعها المختلف . وعلى الرغم من محاولة اقتصادات بعض الدول التحول نحو خلق جديد للمكونات الحيوية لحركة المجتمع الاقتصادية بحيث تتلائم وتحقيق معدلات نمو متسارعة فى ناتجها القومى ولا تتعارض واتجاهات التكوينات الاقتصادية الدولية ، إلا أن هذه الاقتصادات لا تعد قادرة على تخطى الإشكاليات الاقتصادية والمجتمعية السابقة ، سواء منها ما كان إفرازاً لمعطياتها الحاضرة كالتشويهات فى أدائها الاقتصادى ، أو ماكان منها تفسيراً خاطئاً لتراكم موروثاتها عبر المراحل المختلفة لتطور مجتمعاتها النامية كالمحافظة على الهياكل الحيازية الزراعية وما تتضمنه هذه الهياكل من سمات إقطاعية . وفى حالات نادرة حيث أتيحت الأجواء المناسبة للسياسات الاقتصادية للدول النامية والعربية منها ، تم تجاوز التكوينات الاقتصادية السابقة والتى يعد جانب منها إحدى إشكاليات التقدم والنمو فى حركة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، فإن التغيير الذى حصل فى معطيات المجتمع الاقتصادية فى الدول المذكورة لا تحكمه علاقات ذات أسس ومفاهيم نظرية تؤكد حركة النمو وتسارعها وتنظمها . فعلى سبيل المثال ، فإن الانتقال من الاستخدام التقنى ذى الطابع المحلى فى الاقتصادات النامية إلى الاستخدام التقنى ذى الطابع الدولى المتقدم ، أى الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة ، يعنى فى مضمونه ومحتواة تجسيد العلاقة غير المتكافئة بين الممكنات الاقتصادية لدول الشمال والمتطلبات التنموية لدول الجنوب ، وما يحيط بهذه العلاقة ويترتب عليها عندما تكون وفق مسارات مشوهة ، من تحويل قدر من

الفائض الاقتصادى من الاقتصادات النامية (والعربية منها) إلى الاقتصادات المتقدمة فى إطار آليات الاقتصاد الدولى . وقد تأكد محتوى هذه العلاقة ومضمونها بين التكوينات الاقتصادية لدول الجنوب واقتصادات دول الشمال سواء عبر تاريخها الاقتصادى أو حاضرها المعاصر. ولا شك أن جزءاً من التباطؤ فى معدلات النمو فى الناتج القومى بصورة عامة والزراعى بصورة خاصة فى الدول النامية قد جاء من التشويهات الحاصلة فى التغيرات الهيكلية للاقتصاد الزراعى ، خاصة فى ذلك الجانب المتعلق بالمفاهيم والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية [١] . وفى مقدمة هذه المتغيرات طبيعة استخدام الموارد الزراعية والتفاوت الحاصل فى الحيازات الزراعية ، وعلاقة هذا التفاوت بالتباين فى الدخل المزرعى أو التأثيرات المتبادلة لهذه المتغيرات وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الفائض الزراعى

أولا : التكييف النظرى والخلفية المرجعية للتباين الموردى (الحيازى)

تحتل مسألة التباين الحيازى مساحة واسعة فى إشكالية التفاوت فى استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية فى الدول النامية ، وترتبط سياسات التفاوت فى الموارد الأرضية بقدر كبير بسياسات التغير الاقتصادى والاجتماعى . فاتجاهات التطور الزراعى ، نحو زيادة متسارعة فى معدلات النمو ، تقتضى تغيراً فى أنماط استغلال الموارد الأرضية [٢] ، وفى حالة من هذا النوع يتطلب أن يعاد تنظيم السعات المزرعية بحيث يتحقق من خلال الأحجام المزرعية الجديدة تعظيم الإنتاج المزرعى وتدنية تكاليفه الإنتاجية على الصعيد الاقتصادى . أما على الصعيد الاجتماعى ، فإن تعظيم حجم الناتج وتحقيق معدلات نمو عالية فى الإنتاج الزراعى ، إذا لم يرافقه إعادة توزيع الموارد الأرضية الزراعية ، وإذا اتجهت برامج الإصلاحات الزراعية لصالح المزارعين الكبار ،فإن " الفائض الزراعى " "والريع العقارى " سوف

تستأثر به فئات المجتمع الريفى ذات الدخل المرتفع ، حيث يمكنها الاستفادة من تراكم رأس المال [٣] . وفى ظل هذه الأجواء من التوزيع الحيازى والذى يعكس توزيعاً للدخل ، سيكون " للفائض الاقتصادى " ميل للارتفاع [٤] . وقد تأكدت هذه الحالة فى العديد من الدول النامية والعربية فى النصف الثانى من هذا القرن [٥] حيث يعكس هذا الفائض قياس الانتاجية والثروة . ويختلف تركيب الفائض الاقتصادى وتكوينه باختلاف الفلسفة الاقتصادية للمجتمع ، مما ترتب عليه أن بعضاً من هذه البلدان قد اتسم بسوء تخصيص الفائض الاقتصادى [٦] المتأتى من القطاع الزراعى ، بين الاستهلاك والادخار من جانب أو الاستثمار الزراعى وغير الزراعى من جانب آخر . بمعنى آخر ، إن الأهمية لا تنحصر فقط فى العوامل التى تحدد حجم الفائض الزراعى وإنما كذلك يجب أن ينصب الاهتمام على المتغيرات التى تحدد نمو مكوناته ، وطبيعة التصرف فى تخصيصه فى المجتمع .

وفى إطار ارتفاع الأهمية النسبية للزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى ، [٧] فإن التأثيرات السلبية لسوء تخصيص الفائض الاقتصادى ، وخاصة فى ذلك الجانب من انخفاض الادخار ، وما يترتب عليه من تناقص فى معدل الزيادة فى تكوين رأس المال [٨] تعد فى محصلتها قيداً أمام تحقيق معدلات نمو مرغوبة فى الناتج المحلى الزراعى . وفى العديد من الحالات لا يقدم الإصلاح الزراعى حلولاً جوهرية لهذه المسألة ، إذا ما أجرى فى إطار إشكاليات الاقتصادات النامية فبينما يرتفع بصورة مؤقتة مستوى المعيشة لصغار الفلاحين نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الحيازى والزارعى ، فإنه من جانب آخر سيؤدى ذلك إلى هبوط إجمالى الناتج المحلى الزراعى وخفض الفائض الاقتصادى الذى كانت تعتمد عليه الزراعة فى تطوير أغراضها الإنتاجية [٩]

ويتأثر توزيع الدخل المتأتى من عوائد الموارد الاقتصادية الزراعية بطبيعة النظام الاقتصادى السائد ، وقد اهتم الفكر الاقتصادى بهذه المسألة

منذ ابن خلدون فى مقدمته ثم آدم سميث فى ثروة الأمم وحتى الاقتصاديين المعاصرين أمثال ميد وكالدور ومروراً بكتابات ريكاردو وجون ستيوارت ميل وكارل ماركس ثم آراء مدرسة التحليل الحدى أمثال فالرأس ومارشال (١٠)

وتشير معظم هذه الآراء إلى أن التفاوت فى ملكية الموارد الاقتصادية يعكس التفاوت فى الدخل بقدر كبير . ويعتمد تفسير ذلك فى القطاع الزراعى على أن رأس المال الثابت والذى يمثل الجزء الأكبر منه الأرض الزراعية ، يشكل الجانب الأكثر أهمية فى العملية الزراعية . ومن هذا المنطلق ، فكلما اتسع حجم السعة المزرعية لدى الحائزين أدى إلى زيادة دخولهم المزرعية المتأتية من تزايد الفائض الاقتصادى الزراعى . وتستمر هذه الزيادة المتزايدة إلى حدود السعات المزرعية التى تحقق تدنى التكاليف المزرعية من جانب وتعظيم الربح المزرعى من جانب آخر .

وبالرغم من سوء تخصيص الفائض الزراعى بين الادخار والاستهلاك عند المستويات الدخلية العالية فى الدول النامية والعربية منها إلا إنه عند هذه المستويات فإن الميل الحدى للادخار يأخذ بالارتفاع نسبياً ، مما يترتب عليه زيادة الميل الحدى للاستثمار . ولهذا الاتجاه تأثيراته الايجابية فى معدلات النمو الزراعى ، إلا أن هذه التأثيرات والمتضمنات الاقتصادية قد لا تأخذ مساراتها الصحيحة فى الاقتصادات النامية . وغالباً ما تعالج برامج الإصلاح الزراعى تركز الفائض الاقتصادى لدى فئة كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الإقطاعيات الزراعية من خلال إعادة توزيع الموارد الأرضية لمعالجة إشكالية التفاوت الحيازى والتى يتحقق من خلالها تدنية التباين فى حجم السعات المزرعية ، ولكن هذا النمط من المعالجات غير المتكاملة والتى تقتصر على إعادة توزيع الموارد الأرضية فقط ، يتأتى عنها تزايد التفتت الحيازى وسيادة المزارع القزمية ، وينتج عن هذا النمط من المعالجات ، تواضع فى الدخل الزراعى . ولا شك أن هذه المسألة تعد نتاجاً طبيعياً وذلك

لارتفاع التكاليف المزرعية فى الحيازات التى تم إعادة توزيعها وتتسم بأنها دون السعة المزرعية المثلى . وفى حالة صغر السعات المزرعية وتبعثرها ،فإن جزءاً كبيراً من الدخل المزرعى يذهب للاستهلاك لارتفاع ميله الحدى ، من ثم فإن الزيادة المتوقعة فى الدخل المزرعى لا يستأثر بها الميل الحدى للادخار إلا بنصيب متواضع ، وسيادة حالة من هذا النوع فى الدول العربية تؤدى إلى تباطؤ معدلات التنمية الزراعية . ولذا فإن تصحيح هذه المعادلة بين الادخار والاستهلاك من جانب والادخار والاستثمار من جانب آخر فى القطاع الزراعى يتطلب أن تسعى السياسات الزراعية إلى سيادة إحدى أنماط " التجميع الزراعى " من خلال ضم الحيازات الصغيرة والمبعثرة والاستمرار بهذا النهج إلى حدود السعات المزرعية المثلى . إن هذا التناقض بين " العدالة الاجتماعيه " بتقليل التباين فى الدخول الفردية وبين الكفاءة الاقتصادية " فى تجميع الموارد الزراعية قد ساد فترة من الزمن فى النصف الثانى من هذا القرن فى العديد من القطاعات الزراعية العربية .

ثانياً: القطاعات الزراعية العربية : المكونات والمتضمنات الاقتصادية

تباينت الأنظمة الاقتصادية العربية خلال العقدين الأخيرين ، بين أنظمة إقتصادية تعتمد آليات السوق بقدر أكبر ، وأنظمة أخرى تعتمد هذه الصيغة بقدر أقل ، واتسمت مجموعة ثالثة من الأنظمة الاقتصادية بأسلوب تخطيط الموارد الزراعية بقدر أو آخر . ولا شك أن طبيعة توظيف الموارد الاقتصادية الزراعية وكفاءة استخدامها ترتبط بطبيعة الأنظمة والسياسات الزراعية المعتمدة فى هذه الدول(١١) .

وقد احتلت الموارد الاقتصادية الزراعية العربية مكانه هامة فى التغيرات الهيكلية للعديد من الدول أو التجمعات الإقليمية والعربية خلال عقد الثمانينيات . ولا شك أن هذه التغيرات الهيكلية فى جزء كبير منها نتاج السياسات الاقتصادية ومعطياتها لعقدى الستينيات والسبعينيات ،

سواء على صعيد الموارد الاقتصادية الزراعية أو إجمالى الناتج الزراعى . فقد بلغ إجمالى الموارد الأرضية والزراعية فى الوطن العربى نحو ٥٤,٠ مليون هكتار ، تحتل دول مجلس التعاون الخليجى نحو ٢,٤ بالمئه من المساحة الزراعية العربية ، بينما تحتل الدول المغاربية نحو ٣٥,١بالمئه ، ثم كل من جمهورية مصر العربية والعراق والأردن واليمن وسوريا نحو ٢٨,٥بالمئه من إجمالى المساحة الزراعية العربية . ويعد التغير فى المساحة الزراعية العربية ضئيلاً فى عقد الثمانينيات ، حيث لم يتجاوز ٧,٧ مليون هكتار ويمثل نحو ١٤,٥ بالمئة فى عام ١٩٨٩ مقارنة بعام ١٩٧٩ . وقد ترتب على التزايد السكانى العربى ، أن ارتفعت الكثافة السكانية ، وانعكس ذلك على العلاقة (السكانية - الأرضية) . فقد ارتفعت الكثافة السكانية الريفية على وحدة الأرض الزراعية إلى نحو ٤٤,٠ بالمئه فى عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ٢٨,٠ بالمئه فى العام ١٩٨٠ .

كما تأتى عن التزايد السكانى العربى من نحو ١٢١,٦ مليون نسمة فى العام ١٩٧٠ إلى نحو ٢١٦,٩ مليون نسمة فى العام ١٩٨٩ ، أن تغير التركيب الهيكلى للعمل الزراعى . فعلى الصعيد العربى ، بلغ العمل الزراعى نحو ١٨,٤ مليون ويمثلون ٥٨بالمئه من العمل العربى فى عام ١٩٧٥ . بينما قدرت قوة العمل الزراعية بنحو ٢٣,٣ مليون وتمثل نحو ٣٨,٢ بالمئة من العمل العربى فى عام ١٩٨٩ . ولا شك أن التغيرات فى قوة العمل العربى دالة فى أكثر من متغير فى مقدمتها التغيرات فى التكنولوچيا الزراعية وما ترتب عليها من احتمالات الاستبدال بين العمل ورأس المال ، ومن ثم اعتماد سياسات زراعية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال ، وكذلك طبيعة اتساع الرقعة الزراعية ومدى اعتماد سياسات التوسع الأفقى أو الرأسى ، هذا بالإضافة إلى أن حجم العمل الزراعى العربى يعتمد أيضاً على نمط سياسات الأجور وما يترتب عليها من استيطان ريفى أوهجرة إلى القطاعات اللازراعية ، كل هذه العوامل وأخرى غيرها تؤثر فى التغير

الهيكلى للعمل فى القطاع الزراعى .

وقد تبين أن قوة العمل الزراعى فى دول مجلس التعاون الخليجى ومجموعة الدول المغاربية ، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون العربى وسوريا ، قد بلغت نحو ١٣,٤ مليون وتمثل نحو ٤٢ بالمئه من إجمالى قوة العمل فى المجموعات المشار إليها فى عام ١٩٧٩ . وارتفعت قوة العمل الزراعى فى هذه المجموعات الإقليمية إلى نحو ١٥,٦ مليون ، إلا أن أهميتهم النسبية انخفضت إلى نحو ٣٣ بالمئه من إجمالى العمل العربى فى العام ١٩٨٩ ، مما يعنى أن العمالة قد تزايدت فى القطاعات اللازراعية بصورة أكبر من تزايد العمل الزراعى خلال عقد الثمانينيات . وعلى صعيد المجموعات الإقليمية العربية فإن العمل الزراعى فى دول مجلس التعاون الخليجى يمثل نحو ٤٢,٦ بالمئه من إجمالى العمالة الخليجية فى العام ١٩٧٩ وانخفضت أهميته النسبية إلى نحو ٢٨ بالمئه فى العام ١٩٨٩ ، وهكذا بالنسبة للدول المغاربية والمجموعة العربية الأخرى فقد بلغت الأهمية النسبية للعمل الزراعى نحو ٤٤,١ بالمئه ، ٤١,٧ بالمئه من إجمالى العمالة فى المجموعتين المذكورتين على الترتيب عام ١٩٧٩ وانخفضت إلى ٣٠ بالمئه ، ٣٦ بالمئه على الترتيب فى العام ١٩٨٩ ، مما يعنى أن الأهمية النسبية للعمل الزراعى مقارنة بإجمالى العمالة فى المجموعات المذكورة قد أخذت بالانخفاض بالرغم من زيادته المطلقة وذلك فى عقد الثمانينيات .

وقد رافق هذه الزيادة فى العمل الزراعى ، تزايد فى المساحة المزروعة فى المجموعات الاقليمية المذكورة ، فقد بلغت هذه الرقعة نحو ٣٢,٤٦ مليون هكتار فى نهاية السبعينيات ١٩٧٩ ، واتسعت إلى نحو ٣٥,٥٨ مليون هكتار فى العام ١٩٨٩ وبزيادة قدرها ٩,٦ بالمئه فى العام الأخير مقارنة بالأول . وقد تباين النمو فى المساحة الزراعية بين المجموعات الإقليمية الثلاث ، فبينما انخفضت المساحة المزروعة فى دول مجلس التعاون العربى وسوريا بمقدار ٠,٨ بالمئه ، فقد تزايدت بمقدار ١٩,٠ بالمئه ، ١٠,٧ بالمئه فى

كل من مجموعة الدول المغاربية والخليجية على الترتيب فى العام ١٩٨٩ مقارنة بالعام ١٩٧٩ .

وقد انعكس هذا التغير فى المساحة الزراعية والتغير فى العمل الزراعى على متوسط نصيب العامل الزراعى من الرقعة المزروعة ، فعلى الرغم من تزايد المساحة المزروعة فى عقد الثمانينيات بمقدار ٩,٦ بالمئه إلا أن متوسط نصيب العامل الزراعى قد انخفض من نحو ٢,٤١ هكتار فى العام ١٩٧٩ إلى نحو ٢,٢٧ هكتار فى العام ١٩٨٩ . وقد تباينت هذه العلاقة فى المجموعات الاقليمية العربية الثلاث . ففى الوقت الذى انخفض متوسط نصيب العامل الزراعى من ٢,١ هكتار فى العام ١٩٧٩ إلى ١,٧٣ هكتار فى العام ١٩٨٩ وبمقدار ٢١ بالمئه خلال عقد الثمانينيات فى مجموعة دول مجلس التعاون العربى وسوريا ، فإن هذا المتوسط قد ارتفع بقدر متواضع وذلك من ٣,٤٢ هكتار إلى ٣,٧٧ هكتار وبمقدار ١٠ بالمئه فى مجموعة الدول المغاربية . أما فى مجموعة الدول الخليجية فقد انخفض هذا المعدل من نحو ٠,٨ هكتار فى العام ١٩٧٩ إلى نحو ٠,٧٢ هكتار وبمقدار١٧ بالمئه فى العام ١٩٨٩ .

وقدرافق هده التغيرات الهيكلية فى القطاع الزراعى العربى تباين فى الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية فى خطط التنمية القومية العربية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ . فقد بلغت إجمالى الاستثمارات فى المجموعات الإقليمية المذكورة نحو ٧١,٥٩ مليار دولار . وتستأثر المجموعة الخليجية بنحو ٣١,٣ بالمئه ، والمغاربية بنحو ٣٦,٨ بالمئه والعربية الأخرى ٣١,٩ بالمئه من اجمالى الاستثمارات الزراعية المذكورة . وبالرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للاستثمارات الزراعية إلا أنها لا تشكل سوى ٩,٨ بالمئه من إجمالى الا ستثمارات .

ويمكن القول ان هناك تبايناً فى السياسات الاقتصادية الزراعية انعكس على التغيرات الهيكلية فى القطاع الزراعى فى عقد الثمانينيات وهو عقد

معطيات التغيرات فى أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد العربى . فقد تزايدت المساحة الزراعية العربية للمجموعات الثلاث بنحو ٩,٦ بالمئه، رافق ذلك تزايد فى قوة العمل الزراعى بنحو ١٣بالمئه. وبمعنى آخر فإن نسبة الزيادة فى قوة العمل الزراعى كانت أكبر من نسبة الزيادة فى المساحة المزروعة ، وترتب عليه انخفاض فى متوسط نصيب العامل الزراعى من المساحة المزروعة فى نهاية السبعينيات مقارنة بنهاية الثمانينيات ،.وقد ظهر التباين واسعاً فى توزيع الموارد الاستثمارية على المساحات الزراعية للمجموعات الاقليمية الثلاث ، ففى الوقت الذى استأثرت كل من المجموعات الثلاث بنحو ثلث إجمالى الاستثمارات الزراعية ، فإن هذه الاستثمارات قد وظفت فى مجموعة الدول الخليجية التى تضم نحو ٣,٦ بالمئه من إجمالى المساحة الزراعية والدول المغاربية العربية الأخرى التى تضم كل منها نحو ١,٥٣ بالمئه ،٣,٤٣ بالمئه من إجمإلى المساحة الزراعية للمجموعات الاقليمية الثلاث على الترتيب ، و يشير ذلك إلى مدى التباين وعدم التناسق فى التوليفات الموردية الزراعية فى المجموعات العربية الإقليمية الثلاث .

وقد كان لهذه التغيرات فى الموارد الاقتصادية الزراعية سواء الأرضية والبشرية والرأسمالية ، تأثيرات فى مخرجات القطاع الزراعى العربى ، فقد زادت قيمة إجمالى الناتج الزراعى من نحو ٢٢,٢١ مليار دولار فى العام ١٩٨٠ (وهى معطيات استخدام الموارد فى العام ١٩٧٩) إلى نحو ٦٢,٣٩ مليار دولار فى العام ١٩٨٩ ، وبمعدل زيادة قدرها ٨٧ بالمئه خلال عقد الثمانينيات . وتختلف مساهمات المجموعات العربية الاقليمية فى إجمالى الناتج الزراعى ، فقد احتلت المجموعة العربية التى تضم مصر العربية والدول الأخرى ، المرتبة الأولى ، إذ ساهمت بنحو نصف إجمالى الناتج الزراعى وحافظت على موقعها خلال عقد الثمانينيات ، مع تزايد فى قيمة ناتجها الزراعى بمقدار ٨٨ بالمئه فى بداية العقد مقارنة بنهايته ، واحتلت

الدول المغاربية المرتبة الثانية فى مساهمتها بالناتج الزراعى، حيث قدرت هذه المساهمة فى بداية عقد الثمانينيات بنحو ٤١ بالمئه، إلا أنها انخفضت إلى نحو ٣٣ بالمئه فى نهايته ، وعلى الرغم من انخفاض هذه المساهمة ، فإن هذه القيمة قد نمت بمقدار٤٩ بالمئه خلال عقد الثمانينيات ، وتأتى مجموعة الدول الخليجية فى المرتبة الثالثة حيث ساهمت بنحو ١٠ بالمئه من إجمالى قيمة الناتج الزراعى فى بداية العقد المذكور وارتفعت مساهمتها إلى نحو ١٨ بالمئه فى نهايته ، ونمت هذه القيمة بنحو ٢٣٦ بالمئه خلال العقد المذكور .

وأعطت الدراسة المقارنه نتائج تشير إلى مدى التباين فى استخدام الموارد الزراعية فى المجموعات العربية الإقليمية ، وما قد ينجم عنه من تباين فى قيمة الفائض الاقتصادى عند نفس القدر من الاستخدام المورد ى ، فعلى الرغم من أن مجموعة الدول العربية الممثلة فى مصر والعراق والأردن واليمن وسوريا قد ساهمت بنحو ٤٣ بالمئه من المساحة الزراعية و٥٦ بالمئه من العمالة الزراعية ويقترب قيمة ناتجها الزراعى من نصف قيمة الناتج الزراعى للمجموعات الاقليمية الثلاث ، فإن استثماراتها الزراعية خلال سنوات الخطة ١٩٨١ - ١٩٨٥ لم تتجاوز ٣٢ بالمئه من إجمالى الاستثمارات الزراعية للمجموعات الثلاث المذكورة . وقد أنفقت العربية السعودية لوحدها ما يزيد عن ٣٠ بالمئه من إجمالى الاستثمارات للمجموعات المذكورة للفترة نفسها ، فى حين لم تستخدم سوى ٣,٣ بالمئه من الأراضى الزراعية و١٠ بالمئه من العمالة الزراعية ولم يزد ناتجها الزراعى عن ١٥,٥ بالمئه من قيمة الناتج الزراعى فى العام ١٩٨٩ . ولا شك أن التباين فى التوليفات المورد ية الزراعية فى المجموعات العربية الثلاث قد أدى إلى تشويه العلاقات الدالية بين الناتج الزراعى وموارده الإنتاجية المستخدمة مقارنة بالعلاقة النمطية التى تسعى إليها مبادىء النظرية الاقتصادية وكفاءة الأداء الاقتصادى .

وقد تأتى من هذا التباين فى نمط علاقات الانتاج والوسائل الانتاجية فى

القطاعات الزراعية للمجموعات الاقليمية الثلاث مجموعة من القيود والحواجز ترتبط بمكونات السياسات الزراعية ، وتتحرك هذه القيود والحواجز بصورة إشكالية نحو تعميق الظواهر الاقتصادية السلبية . فسياسات الموارد الاقتصادية العربية الموروثة من النظم الاقتصادية العثمانية أصبحت قيداً على التنمية الاقتصادية فى بعض الاقتصادات العربية ، كما أن تعاقب الزمن على هذا النمط الموروث من السياسات فى خضم المتغيرات المحلية المعاصرة كالزيادات السكانية ، ومعطيات المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية والتى تمخض عنها إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح ذات الدخل المرتفع فى العديد من الدول العربية ، بالإضافة إلى ذلك الجانب من القيود المرتبط بالمتغيرات الدولية كقيود الاستخدام التكنولوچى فى مجال الزراعة العربية وما يترتب عليه من تدنى الكفاءة والمقدرة التنافسية فى السوق الزراعية الدولية ، أخذت تأثيرات هذه المتغيرات تتحرك وتتفاعل مجتمعه لتأخذ شكل مصفوفة من القيود تؤدى محصلتها إلى تدنية نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الرئيسية ، وكذلك تزايد افراد المجتمع الذين يمكن وضعهم تحت خط الفقر . وفى إطار هذه العوامل وتأثيراتها يصبح القطاع الزراعى بمكوناته واقتصاداته معوقا للتقدم والتنمية الاقتصادية العربية .

وترتب على هذه الاشكالية أن تزايدت قيمة الفجوة الغذائية من نحو مليار دولار للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ إلى نحو ٤ ، ١٣ مليار دولار للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ وذلك نتيجة انخفاض الأهمية النسبية للاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية . فعلى صعيد المحاصيل الرئيسية انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من جملة الحبوب من نحو ٧٨ بالمئه فى الفترة الأولى إلى نحو ٤٥ بالمئه فى الفترة الثانية . (١٢) إن صورة الحالة الراهنة للتباين فى استخدام الموارد وما يتمخض عنها من انحراف فى معطيات هذه الموارد عن استخداماتها المثلى ، تعكس استشراف حالة الأمن الغذائى العربى فى العقد القادم،والمأزق الذى يمكن أن يتعرض له الوطن العربى من جراء هذه الإشكالية .

ثالثاً: التباين الحيازى فى الزراعة العربية

يشير العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن التنمية القومية دالة فى حجم الفائض الاقتصادى من جانب وطبيعة توزيعه من جانب آخر. (١٣) ويعتمد العديد من الدول العربية (باستثناء الدول النفطية) خلال عقد الثمانينيات على معطيات القطاع الزراعى فى تنمية موارده الاقتصادية باعتبار أن للفائض الزراعى تأثيراً وأهمية نسبية عالية على معدلات نمو الناتج الزراعى ، ولكن توزيع هذا الفائض سواء بين الأحجام المختلفة للمزارع داخل القطاع الزراعى أو بين القطاع الزراعى والقطاعات غيرالزراعية ، يختلف فى تأثيراته ومتضمناته الاقتصادية ، كما أن لنمط وهيكل الحيازات الزراعية تأثيراً فى حجم الفائض الاقتصادى المتأتى من العمليات الانتاجية الزراعية . فالسعات المزرعية التى تتوائم مع حجم الموارد الاقتصادية الأخرى (العمل ورأس المال) يمكن لها تعظيم حجم ناتجها الزراعى مقارنة بالسعات المزرعية الصغيرة والمبعثرة التى يصعب معها تحقيق هذه الموائمة ، وتحت الظروف نفسها لكل من النمطين المذكورين من السعات المزرعية ، فإن الفائض الزراعى المتحقق من النمط الأول أكبر من مثيله الثانى .

وقد تأثرت النظم الحيازية العربية المعاصرة بالتشريعات والنظم الموروثة ، وخاصة منها العثمانية ، وبعد الحرب العالمية الأولى وإعادة تقسيم الوطن العربى بين دول الانتداب الأجنبية ،فإن متطلبات تنمية اقتصادات دول الانتداب اقتضت الحفاظ على التركيب الحيازى فى بعض الدول العربية والاتجاه نحو التركز الحيازى فى البعض الآخر (١٤) وذلك لتحقيق هدفين أساسيين : أحدهما ضمان ولاء البعض من كبار الملاك والمتنفذين من خلال الإبقاء على ملكياتهم الكبيرة وتوسيع قاعدة هذا الولاء من خلال منح إقطاعات جديدة لبعض القيادات الإدارية والعسكرية والعشائرية . والهدف الآخر توجيه التركيب المحصولى نحو محاصيل تتطلبها اقتصادات دول الامتداد (كالقطن فى مصر والسودان) ، وقد تأتى عن هذه السياسات

الاقتصادية للدول الأجنبية أن سادت فى النصف الأول من هذا القرن سياسات زراعية فى العديد من الدول العربية لم يراع فيها تحقيق معدلات نمو حقيقية عاليه فى القطاع الزراعى . كما لم تؤد هذه السياسات الاقتصادية إلى سيادة حالة التوازن فى استخدام الفائض الزراعى لتحقيق قدر من تراكم رأس المال بين القطاع الزراعى والقطاعات غير الزراعية . وقد ترتب على هذا التناقض المتراكم من المفاهيم الموروثة فى تكوين النمط الحيازى المعاصر ، أن أخذت بعض الدول (مصر، العراق ، وسوريا) بمضامين برامج الإصلاح الزراعى فى مطلع النصف الثانى من هذا القرن ، مستهدفة إصلاح ملكية الأرض الزراعية وتقليل التفاوت الحيازى ، بينما أبقت دول عربية أخرى على محتوى ومضمون القوانين والتشريعات التى تحكم الإبقاء على النمط الحيازى (العربية السعودية والكويت) ، فى حين سعى البعض الآخر من الدول العربية إلى تعديل تلك القوانين والتشريعات وإضافة مضامين معاصرة عليها لتكون أكثر ملائمة لظروف العصر ، ولم تغير هيكل الحيازات الزراعية بصورة جذرية تستهدف إصلاح النظام الحيازى ، إنما سعت إلى سياسات تشريعية تكيف البنيان الحيازى ليتلائم وتطورات العصر الراهن (المغرب) .

وقد تبين من تحليل الأنماط الحيازية الزراعية العربية أن أقصى تفاوت فى الحيازات المزرعية فى عقد الثمانينيات قد ساد فى مجموعة الدول الخليجية ، إذ أظهر قياس هذا التفاوت من خلال تقدير " معامل جينى "[١٥] الذى بلغ نحو ٦٨ . . إنها قيمة مرتفعة نسبياً فى إطار مفاهيم المساواة والعدالة الاجتماعية فى توزيع الموارد الاقتصادية . وتتأتى أهمية ارتفاع أو انخفاض هذه القيمة من أن بعض الدراسات قد أوضحت أن هناك علاقة موجبة بين التباين الحيازى وتوزيع الدخل فى المناطق الريفية ، فالتباين الواسع فى حجم الملكية والحيازة الزراعية يتأتى عنه تباين واسع فى توزيع الدخل ، وغالباً مايكون ذلك أحد أهم دوافع الإصلاح الزراعى فى البلدان

النامية . هذا بالإضافة إلى أن هناك علاقة سببية تفترض أن عدم المساواة فى توزيع الدخول وتركزه لدى فئة محدودة يترتب عليها تعميق التركز الحيازى لدى الفئة نفسها [١٦] ولما كانت الفلسفة الاقتصادية للدول الخليجية لا تعتمد المفاهيم الراديكالية لاصلاح الحيازة والملكية الزراعية ، فقد يترتب على ذلك احتمالات تزايد التركز الحيازى وارتفاع قيمة " معامل جينى " ومن ثم اتساع اللامساواة فى توزيع الدخول مع مرور الزمن فى هذه المجموعة من الدول العربية .

إن تأثير العلاقات التبادلية بين المتغيرين المذكورين وهما الحيازة الزراعية والدخل تعد مسألة مؤكدة ، وقد فسرت اقتصادياً من قبل " كوزنتس " بأن تركز الادخارات فى فئات المجتمع ذات الدخول المرتفعة سوف يتأتى عنه ارتفاع نسبة عوائد الأصول الدخلية الموجودة لدى هذه الفئات ، وتؤدى هذه الحالة فى المدى الطويل إلى زيادة اللامساواة فى توزيع الدخول ، وهكذا يظهر التأثير المتزايد للعلاقات التبادلية بين المتغيرين المذكورين [١٧] .

وتحتل مجموعة الدول المغاربية (تونس ، الجزائر ، المغرب ، ليبيا) المرتبة الثانية فى ترتيب التفاوت الحيازى الزراعى العربى ، فقد بلغت قيمة " معامل جينى " نحو ٠,٦٢ . وتعد هذه القيمة مرتفعة نسبياً فى إطار مفاهيم العدالة والمساواة ، ويترتب عليها العديد من المتضمنات الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير للمتضمنات المذكورة يعد منخفضاً نسبياً مقارنة بالتأثيرات الاقتصادية التى يحدثها التفاوت الحيازى فى مجموعة الدول الخليجية (النفطية) أما المجموعة الثالثة من الدول العربية فهى مصر والعراق واليمن والأردن وسوريا ، فإنها تتسم بأدنى تفاوت حيازى على الصعيد العربى ، إذ انخفض مقياس التفاوت لتركيبها الحيازى إلى نحو ٠,٤٤ . وهى قيمة تعد مقبولة فى معيار المساواه والعدالة الاجتماعية ، ومن ثم فإن هناك اختلافاً محسوساً فى تأثير المتضمنات الاقتصادية فى

اقتصادات هذه المجموعة من الدول العربية مقارنة بالدول الخليجية أولاً ثم المغاربية ثانياً . ويظهر من هذا التفاوت فى التركيب الحيازى للمجموعات العربية الاقليمية الثلاث من شكل " منحنى لورنس " الذى يبين التباين فى التوزيع الحيازى فى القطاع الزراعى للمجموعات المذكورة ، ويتأتى هذا الاختلاف فى المتضمنات الاقتصادية لتوزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية اختلافاً فى معدل الادخار وميله الحدى وكذلك معدل الاستهلاك وميله الحدى وهيكل الاستثمار الزراعى ومستواه ، وما قد يترتب على هذه المفاهيم من تغيرات هيكلية فى الاقتصاد الزراعى ، وخاصة فى ذلك الجانب المتعلق بالتركيب والتركز الحيازى .

وقد اعتمدت كل من مصر وسوريا والعراق على إعادة تركيب النمط الحيازى من خلال الاصلاح الزراعى فى عقد الخمسينيات . وكان أحد معطيات هذه البرامج فى عقد السبعينيات والثمانينيات هو تدنية التفاوت الحيازى فى القطاع الزراعى وتضييق فجوة التفاوت الدخلى وما يترتب على ذلك من تغيرات اقتصادية سواء داخل القطاع الزراعى أو بين هذا القطاع ، والقطاعات الاقتصادية المكونة لاجمالى الناتج المحلى . بينما أبقت مجموعة الدول الخليجية على هيكل ونمط التركيب الحيازى ومن ثم الابقاء على ما يترتب عليه من تأثيرات فى المتضمنات الاقتصادية فى حركة المجتمع الاقتصادية الزراعية ، فى الوقت الذى كانت التغيرات فى إصلاح بنية الحيازة الزراعية فى مجموعة الدول المغاربية باستثناء الجزائر وسطاً بين المجموعتين المذكورتين من الدول العربية ، حيث اعتمدت هذه المجموعة من الدول العربية بصورة رئيسة على تأثير مكونات السياسة الزراعية على السياسات السعرية والتحويلية والتشريعية فى إصلاح بنية الحيازة الزراعية أكثر من اعتمادها على التغيرات الراديكالية فى تغير هيكل هذه الحيازة وبنيتها .

رابعاً : تأثير التباين الحيازى على معدلات نمو الناتج الزراعى العربى

يتأثر معدل نمو الناتج الزراعى بالعديد من المتغيرات الاقتصادية وفى مقدمة هذه المتغيرات " السعة المزرعية " وهى انعكاس لهيكل التركيب الحيازى ونمطه. ذلك أن الاستخدام التكنولوجى فى الزراعة يتوقف ويرتبط بالسعات المزرعية المثلى .وبمعنى آخر يتطلب أن تكون السعات المزرعية بحجم تنخفض معه التكاليف الإنتاجية إلى حدودها الدنيا ، وهذا لا يتحقق فى حالة الحيازات الصغيرة والمبعثرة ، و لهذا تستهدف سياسات تطوير الموارد الأرضية إصلاح النظام الحيازى كأساس لتعبئة الموارد الاقتصادية بحيث يترتب على هذا التغير نمو فى إنتاجية الزراعة من خلال توزيع أكثر كفاءة للموارد الأرضية الزراعية ، ويسهم نظام الإصلاح الحيازى بدرجة أكبر فى النمو الزراعى مقارنة بالأنظمة والأنماط الحيازية البديلة .(١٨)

وقد أمكن إجراء قياس لتأثير التركيب الحيازى على معدلات النمو الزراعى فى الدول العربية فى عقد الثمانينيات ، وتبين أن معدل النمو فى إجمالى الناتج الزراعى قد تأثر بحجم الحيازات الزراعية ، وبالرغم من أن تدنية التفاوت الحيازى يرتبط بمسألة " العدالة الاجتماعية " إلا أن " الكفاءة الاقتصادية " فى استخدام هذا المورد تتعارض والتفتت فى الحيازات الزراعية ، وقد ظهر التباين فى بعض مضامين السياسات الزراعية للدول العربية كالتناقض بين تدنية التفاوت فى الحيازات وكفاءة استخدام هذه الحيازات من الناحية الاقتصادية فى المدى القصير فى مجموعة الدول العربية التى طبقت برامج الإصلاح الزراعى . وتأتى عن هذا التطبيق تدنية التفاوت الحيازى ، بالإضافة إلى ما رافق ذلك من زيادات سكانية أدت إلى تزايد وجود الحيازات الصغيرة وارتفاع أهميتها النسبية دون أن تعمل على إعادة تجميعها فى حيازات ذات سعات مزرعية مناسبة ، بلغت فيها المزارع الصغيرة دون عشرة هكتارات نحو ٣٩,٤ بالمئه وفى مجموعة الدول العربية الممثلة بمصر والعراق وسوريا والأردن واليمن. وجزء كبير من هذه

الحيازات لا ترقى للسعات المزرعية التى تحقق كفاءة اقتصادية من استخدامها للموارد الأرضية ، وانخفضت هذه الأهمية إلى نحو ٢٤.٦ بالمئه فى مجموعة الدول المغاربية ، بينما لم تمثل هذه السعات الزراعية سوى ٧.٥ بالمئه فى مجموعة الدول الخليجية (النفطية) . وفى الوقت نفسه اتجهت الحيازات المزرعية فى المجموعة الأخيرة من الدول العربية نحو السعات المزرعية الكبيرة والتى غالباً ما تتحقق مع العديد منها الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الأرضية ، ولكن لا تحقق قدراً مقبولاً من المساواة أو العدالة فى توزيع هذه الموارد ، وما قد يترتب على هذا التناقض من تباين فى توزيع الدخل فى المدى القصير ، واتساع هذا التفاوت فى المدى الطويل .

ففى حين ترتبط العدالة الاجتماعية بتخفيض التفاوت بين الدخول المزرعية فى المجتمع الريفى ، فإن تدنية التفاوت الحيازى فى إطار نظرية الإصلاح الزراعى لا يحقق فى الغالب الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الأرضية ، [١٩] وذلك فى إطار التغيرات التكنولوجية المعاصرة ، ومن ثم فإن التأثير التجميعى للحيازات تظهر القدرة على تعظيم إجمالى الناتج الزراعى العربى مقارنة بمستواه الراهن . ويشير الوضع الراهن للتركيب الحيازى فى الدول العربية إلى تباين توزيع الدخل فى المجتمع الريفى بإعتبار أن اتساع التفاوت فى التوزيع الحيازى يعكس ويؤدى إلى اتساع التفاوت فى التوزيع الدخلى . ففى مجموعة الدول الخليجية ، تقدر الأهمية النسبية للحائزين دون عشرة هكتارات نحو ٥٣ بالمئه من مجموع الحائزين الزراعيين ، إلا أنهم لا يستخدمون سوى ٧.٥ بالمئه من إجمالى الأراضى الزراعية . وينخفض هذا التفاوت فى مجموعة الدول المغاربية ، فنسبة الحائزين للسعات المزرعية دون عشرة هكتارات ترتفع إلى نحو ٧٥ بالمئه ويستخدمون نحو ٢٤.٦ بالمئه من الأراضى الزراعية فى حين ترتفع أكثر الأهمية النسبية للحائزين دون السعة المزرعية المذكورة إلى نحو ٧٩ بالمئه

فى الدول العربية الاخرى (مصر والعراق وسوريا والأردن واليمن) ويرافقها أيضاً ارتفاع فى نسبة استخدامهم للأراضى الزراعية إلى نحو ٣٩,٤ بالمئه من إجمالى المساحة الزراعية للمجموعة المذكورة . ويؤكد ذلك أن السعات المزرعية الكبيرة والتى تزيد عن عشرة هكتارات يستأثر بها نحو ٤٧ بالمئه من الحائزين الزراعيين فى مجموعة الدول الخليجية ، ونحو ٢٥ بالمئه من الحائزين فى مجموعة الدول المغاربية ، ونحو ٢١ بالمئه من الحائزين فى المجموعة الاخرى من الدول العربية ، ويعنى ذلك اتساع قاعدة الحيازات الكبيرة فى مجموعة دول الخليج ، وأن هذه القاعدة تأخذ بالانحسار فى الدول المغاربية ثم العربية الاخرى .

وقد تضمن التحليل الكمى لهذه العلاقات الإنتاجية تقدير مدى تأثير حجم الحيازة الزراعية على معدل نمو الناتج الزراعى فى الزراعة العربية، وتبين أن تغيراً إيجابياً مقداره ١ بالمئه فى معامل جينى سوف يؤدى إلى زيادة معدل النمو الزراعى بمقدار ١,٧ بالمئه . وبمعنى آخر أن سيادة الحيازات الزراعية الصغيرة فى الزراعة العربية مسئولة عن تقيد معدل النمو الزراعى ، ومن ثم فإن زيادة حجم هذه السعات سوف يؤثر إيجابياًفى معدل النمو الزراعى . كما تبين من الدراسة أن التغير بالزيادة فى السعات المزرعية مسئول فى حدود ٣٥ بالمئه عن التغير إيجابياً فى معدل النمو الزراعى ، بينما نحو ٦٥ بالمئه من التأثير فى معدل النمو المذكور مسئول عنه متغيرات أخرى كالاستخدام التكنولوچى وأساليب الزراعة الحديثة .

إن حرص السياسة الزراعية للدول الخليجية للإبقاء على التركيب الحيازى الذى يتسم بارتفاع الأهمية النسبية للسعات الحيازية الكبيرة قد جاء فى جزء منه من طبيعة فلسفتها الاقتصادية . كما أن رأس المال فى هذه المجموعة من الدول لم يعد نادراً فى إطار متطلبات الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين ، فقد بلغت الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية ما يزيد على ٣٠ بالمئه من الاستثمارات العربية مما

ساهم فى عدم تحويل « الفائض الزراعى من القطاع الزراعى إلي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، بالإضافة إلى أن الفلسفة الاقتصادية لهذه الدول اعتمدت سياسات سعرية وتمويلية فى القطاع الزراعى ساعدت علي الموائمة بين سعة الحيازات الزراعية ومتطلبات هذه السعات من الموارد الاقتصادية الأخرى وخاصة رأس المال المزرعى . وحيث أمكن من خلال هذه الموائمة تحقيق معدلات مناسبة من النمو فى الناتج الزراعى قدرت فى المتوسط بنحو ٣ . ١٠ بالمائة سنوياً خلال عقد الثمانينات بينما انخفضت هذه المعدلات فى دول المجموعة المغاربية إلى نحو ٦ . ٧ بالمائة سنوياً خلال الفترة نفسها إلا أن هذا المعدل الأخير قد تباين بين مستوى مرتفع بلغ نحو ٦ . ١١ بالمئه فى ليبيا وآخر منخفض بلغ نحو ٢ . ٢٥ بالمئه فى تونس ويعود هذا التباين فى جزء منه إلى إمكانية إبطاء تحويل الفائض الزراعى فى دولة مثل ليبيا إلى خارج النشاطات الزراعية باعتبار أن رأس المال فى عقد الثمانينات وفى إطار تغيرات أسعار النفط لصالح المنتجين لم يعد قيداً للإسراع فى تنمية قطاعها الزراعى ، بينما تعتمد التنمية الاقتصادية والقومية فى العديد من الدول العربية غير النفطية على إمكانية تحويل جزء من" الفائض الزراعى " إلي القطاعات الاقتصادية غير الزراعية مما يترتب عليه إبطاء معدلات نمو الناتج الزراعى كما فى"تونس"

خامساً: المتضمنات الاقتصادية الرئيسية

إن التأملات الهادئة فى المسألة الزراعية العربية تشير إلى العديد من المتغيرات فى الوطن العربى ، يمكن حصرها وتحديد متضمناتها الاقتصادية الرئيسية الراهنة والمستقبلية بالآتى :

١ - إن التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع الريفى العربى يعد كبيراً نسبياً ، ويأخذ مداه الواسع فى الدول الخليجية (النفطية) وأدناه فى الدول العربية التى اعتمدت برامج إصلاح هيكل ونمط الحيازة الزراعية

وترتب على ذلك تقليل التفاوت فى توزيع الدخل ، وتنشيط الطلب على الموارد الغذائية ، معاً و يعد ذلك حافزاً لزيادة الإنتاج الزراعى والدخل والاستخدام [٢١] بينما سيادة التفاوت الواسع فى توزيع الدخل يلقى ظلالاً مشوهة على مبدأ العدالة الاجتماعية فى المجتمع العربى .

٢- تشير التجارب التنموية إلى أن مسارات النمو الاقتصادى فى القطاع الزراعى تؤدى إلى قدر محسوس من اللامساواة فى توزيع الدخل فى بادىء الأمر ثم تأخذ اتجاهات هذا التوزيع نحو تقليل التفاوت فى مراحله المتقدمة ، فزيادة تنامى الدخول لدى فئة الدخل المرتفع فى المجتمع الريفى العربى لا يترتب عليها دائماً زيادة فى الميل الحدى والادخار ومن ثم تنامى معدلات النمو الزراعى المتأتى من تزايد معدل الاستثمار ، ذلك أن جزءاً كبيراً من هذه الادخارات يتجه نحو مجالات الاستهلاك التفاخرى والمحاكاة من جانب ، والاتجاه نحو الاستثمارات خارج القطاع الزراعى من جانب آخر.

٣- يرتبط توزيع الفائض الزراعى بطبيعة الفلسفة الاقتصادية السائدة فى الدول العربية ، وبالرغم من أن وجود الفائض الزراعى وتعظيم حجمه يعد شرطاً ضرورياً للنمو ، فإنه ليس شرطاً كافياً إذ أن نمط توزيع هذا الفائض واستخدامه يعد من الشروط المهمة فى مجال الإنماء الزراعى . ويمكن حصر نمط توزيع واستخدام هذا الفائض فى الدول العربية بثلاثة اتجاهات رئيسية ، الأولى حيث تستأثر النخبة من كبار الملاك بالجزء الأعظم من الفائض الزراعى كما فى مجموعة الدول الخليجية ، والثانى حيث يتوزع هذا الفائض بصورة أكثر تجانساً بين المزارعين كما فى المجموعة الثالثة (مصر والعراق وسوريا والأردن) بينما يتسم الاتجاه الثالث لتوزيع الفائض الزراعى وسطاً بين المجموعتين المذكورتين كما فى الدول المغاربية .

٤- إن الارتباط الإيجابى بين قيمة " معامل جينى " ومعدل النمو الزراعى

فى الدول العربية ، يشير فى مضمونه إلى أن جزءاً كبيراً من الزراعة العربية يمكن لها أن تزيد من معدلات نموها الإنتاجى فيما لو اتسعت مساحاتها المزرعية إلى المدى الذى يمكن معه أن تكون تكاليفها الإنتاجية فى أدنى مستوى فى المدى الطويل ، وهذا يعنى أن جزءاً كبيراً من المزارع فى الدول العربية فى حالة " تزايد السعة المزرعية ". وربما كان التفتت الحيازى نتيجة لإعادة توزيع الأراضى الزراعية المتأتى من إصلاح هيكل الحيازة الزراعية وما رافقة من زيادات سكانية أدت إلى مزيد من التفتت فى الحيازات المزرعية . وبذلك فقد غلبت على الزراعة العربية ظاهرة التشتت والتبعثر الحيازى ، و أظهر التحليل أن هناك ارتباطاً موجباً بين زيادة التركز الحيازى ومعدل النمو الزراعى .

٥- إن سيادة حالة التناقض فى مجال التفاوت الحيازى فى الدول العربية والذى يترتب عليه عدم استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية بكفاءة عالية كإحدى سمات الزراعات النامية ، يتطلب من السياسات الزراعية العربية أن تأخذ اتجاهين اساسيين فى آن واحد ، الأول العمل على تحويل الحيازات الكبيرة فى الدول العربية والتى تتسم " بالزراعة الرأسمالية " حيث يكون فيها العمل الزراعى تكاليف ثابتة إلى " مزارع رأسمالية " [٢٣] يكون فيها العمل الزراعى تكاليف متغيره ، والاتجاه الثانى ، اعتماد أساليب الزراعة التجميعية للحيازات الصغيرة والمبعثرة للوصول بها إلى الأحجام المزرعية التى يتحقق معها تزايد معدل النمو الزراعى .

٦ - إن تحول جزء من الزراعة العربية من زراعة رأسمالية إلى مزارع رأسمالية وكذلك اعتماد الصيغ التجميعية للحيازات الصغيرة فى الأجزاء الأخرى من الزراعة العربية ، سوف يترتب عليها فصل الملكية والحيازة الزراعية عن الإدارة المزرعية ، وهذا أقرب إلى الأساليب

الزراعية المعاصرة مقارنة بارتباط الحيازة بالإدارة المزرعية والتى تعكس مرحلة من مراحل التطور الزراعى نحو الزراعات المتقدمة . وبالرغم من أن ذلك لن يعالج مسألة التفاوت فى توزيع الدخول المزرعية ، إلا أنه سوف يعالج مسألة الكفاءة الاقتصادية بقدر كبير ؛ إذ يترتب على هذا التحول تغييرات هيكلية فى الزراعة العربية تنقلها من الزراعات النامية إلى الزراعات المتقدمة .

٧- إن هناك تبايناً واسعاً فى العلاقات " الأرضية الزراعية - السكانية الريفية " فى المجموعات العربية الإقليمية الثلاثة . ونظراً لغياب سياسات اقتصادية رشيدة فى مجال العمل الزراعى فى العديد من الدول العربية تعمل على انسياب قوة العمل من إقليم إلى آخر ، فقد انعكس ذلك على تباين كثافة العمل بالنسبة لوحدة الأرض الزراعية (الهكتار) ، مما يضع السياسات الزراعية فى المجموعات العربية الإقليمية المذكورة أمام خيارات غير متعددة . فإحدى الخيارات هى القبول بكثافة عالية للعمل فى وحدة الأرض الزراعية ، ويؤدى ذلك إلى أن قيمة الناتج الحدى للعمل قد تصبح أدنى من مستوى الأجر السائد فى تلك الدولة . وفى هذه الحالة تتضاءل الحوافز لعملية الاستبدال بين رأس المال والعمل المزرعى ، وذلك خوفاً من تزايد البطالة فى القطاع الزراعى من جانب وسيادة مستوى من الأجر لم يعد مرغوباً من قبل بعض المنتجين الزراعيين . والخيار الثانى فى مجموعة أخرى من الدول العربية حيث كثافة العمل منخفضة بالنسبة لوحدة الأرض ،ومن ثم الإبقاء على مستوى من الناتج الحدى للعمل أعلى من مستوى أجره السائد . وفى هذه الحالة أيضاً قد يكون لندرة رأس المال قيد على مسألة الاستبدال بين العمل ورأس المال المزرعى ، وفى كلا الحالتين تبقى علاقات الموارد الزراعية فيما بينها على مستوى المزرعة غير متكافئة فيما بين الدول العربية لتحقيق الشروط الضرورية والكافية

لتعظيم حجم الناتج الزراعى العربى فى ظل حالة التجزئة العربية الراهنة .

وأخيراً فإن بنية الاقتصاد العربى فى عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات قد اتسم بتعميق حالة التجزئه الاقتصادية ، وأدى فى إحدى نتائجه إلى تباطؤ كفاءة الأداء الاقتصادى للموارد الزراعية ، كما لم يتم تقاسم منافع التنمية تقاسماً منصفاً ، مما زاد من تفاقم فجوة الاختلالات الهيكلية على صعيد حركة المجتمع الاقتصادية وكذلك تزايد الفوارق الدخلية فيما بين شرائح المجتمع العربى . وقد ترتب على هذا التناقض فى تخصيص الموارد الزراعية سواء بين الدول أو المجموعات العربية الإقليمية ، أن تزايد عدد الأفراد الذين دون حد الفقر فى العديد من الدول العربية ، كما أن استمرار حالة التجزئة تقيد الموارد الاقتصادية الزراعية من الانسياب والاستخدام حيث تزيد قيمة ناتجه الحدى فى هذا العقد ، سوف يترتب عليه تفاقم فجوة الاختلالات الهيكلية وتزايد الفوارق الدخلية فى المجتمع الريفى العربى فى مطلع القرن القادم .

الهوامش والمراجع

١ – قدر متوسط النمو السنوى فى الناتج القومى الإجمالى والناتج الزراعى الإجمالى فى الدول مختلفة الدخل فى أمريكا اللاتينية والكاريبي بنحو ١,٦بالمئه، ١,٩بالمئه على الترتيب ، وبلغت هذه النسبة فى الدول الأفريقية وجنوب الصحراء نحو ٢,١بالمئه ، ٢,بالمئه على الترتيب ، بينما ارتفعت فى الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ نحو ٣,١بالمئه بالنسبة لمتوسط معدل نمو الناتج القومى ونحو ٢,٦بالمئه بالنسبة لمتوسط معدل نمو الناتج الزراعى وذلك للفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩ .

(البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١ ، تحديات التنمية ، مؤشرات التنمية الدولية، ص ٢٤٦) .

٢ – جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية (التقرير الشامل) الخرطوم ،١٩٨٣ ، ص١٢٢ – ١٢٣ .

٣ – سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، توزيع الدخل فى النظام الرأسمالى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٩٤ .

٤ – بول أ. باران ، بول م . سويزى ، رأس المال الاحتكارى ، ترجمة حسين فهمى مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ، ١٩٧١ ، ص٧٨ – ٨٥ .

٥ – تشير « القيمة المضافة » فى القطاع الزراعى إلى ارتفاع نموها فى الدول العربية التى اتسع التفاوت فى تركيبها الحيازى ، فقد نمت هذه القيمة فى كل من السعودية والكويت فى عام ١٩٨٩ بنحو ٢٨٠٨ بالمئه، ٢٩٧٥ بالمئه على الترتيب مقارنة بعام ١٩٧٠ ، بينما تواضع هذا المعدل فى الدول التى انخفض التفاوت فى تركيبها الحيازى مثل جمهورية مصر العربية والمغرب ، فقد بلغ هذا المعدل نحو ٣٠١ بالمئه ، ٤٦٦ بالمئه على الترتيب فى عام ١٩٨٩ ، مقارنة بعام ١٩٧٠ .

تشير« القيمة المضافة » إلى الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة مستلزماته الوسيطة بينما يشير مصطلح « الفائض الاقتصادى » إلى الفرق بين ما ينتجه مجتمع ما وبين تكاليف الإنتاج) .

– المعهد القومى للتخطيط ، دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيط ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٣ .

– بول باران ، بول سويزى ، رأس المال الإحتكارى ، الهيئة المصرية العامة للنشر ، القاهرة ١٩٧١ ، ص١٩ .

٦ – بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع دار العلم ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص٣٧٠ .

٧ – بلغت مساهمة الناتج الزراعى فى سوريا نحو ٣١,٧ بالمئه من الناتج القومى الإجمالى ، وفى اليمن نحو ٢٢ بالمئه وفى المغرب نحو ١٩,٧ بالمئه وفى جمهورية مصر العربية نحو ١٨,١ بالمئه وفى تونس ١٧,٩بالمئه بينما انخفضت فى الدول العربية النفطية إلى نحو ١٤,٧ بالمئه فى العراق و ١٤,٠بالمئه فى الجزائر و٦,١بالمئه فى السعودية ، وأخيراً بلغت مساهمة الناتج الزراعى نحو ٣,٤ بالمئه من الناتج القومى الإجمالى فى ليبيا وذلك فى عام ١٩٩١ ، وبالرغم من ارتفاع القيمة المطلقة لناتج القطاع الزراعى فى الدول النفطية إلا أن ارتفاع مساهمة إيرادات النفط أدت إلى خفض الأهمية النسبية للناتج الزراعى فى إجمالى الناتج القومى .

(جمعت وحسبت من : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، أعداد متفرقة)

٨ – بول أ باران " الإقتصاد اليساسى والتنمية " ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

٩ – بول أ. باران " الإقتصاد السياسى والتنمية " ، مصدر سابق ، ص٢٧١ .

١٠ – نجاح هاوار البزاز ، توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية فى بلدان نامية مختارة – رسالة ماچستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، ١٩٩٣ ، ص١٢–١٩ .

١١ – لغرض هذه الدراسة ولتجسيد تأثير المضامين الاقتصادية نتيجة التغيرات الحاصلة فى الهيكل الحيازى الزراعى العربى ، فقد قسمت الدول العربية إلى ثلاث مجموعات إقليمية واعتبرت فى ضوئها دول مجلس التعاون الخليجى مجموعة إقليمية واجدة وتضم كلاً من العربية السعودية والبحرين وقطر والكويت والإمارات العربية ثم عمان . كما اعتبر مجموعة مجلس التعاون المغاربى « باستثناء موريتانيا » مجموعة إقليمية اخرى تضم كلاً من المغرب وتونس والجزائروليبيا ثم دول مجلس التعاون العربى والتى تضم كلاً من جمهورية مصر العربية والعراق والأردن واليمن الشمالى سابقاً وأضيفت إليهم سوريا لأغراض الدراسة مجموعة ثالثة ، وذلك لتسهيل دراسة المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات الهيكلية لاقتصاداتها الزراعية وقد استبعدت بعض الدول مثل موريتانيا وچيبوتى والسودان والصومال لعدم توافر بيانات كافية عن تركيبها الحيازى (الباحث).

١٢ – حسبت من : حسن جمعه ، الأمن الغذائى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المؤتمر العربى حول تجهيز وتداول الحاصلات البستانية ، ١٩٩٦ ، ص ٤٤ .

١٣ – للمزيد من المعرفة فى هذا المجال يمكن الرجوع إلى :

١- بول باران ، الاقتصاد السياسى والتنمية ، دار القلم ، مصر ,١٩٦٧

٢- بول باران ، رأس المال الاحتكارى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣- شارل بثلهيم ، التخطيط والتنمية ، دار المعرف بمصر ، ١٩٦٦ .

(١٤) سالم توفيق النجفى إشكالية الزراعة العربية : رؤية اقتصادية معاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٨٨ - ٩٣ .

(١٥) يعرف " معامل جينى " بأنه النسبة المحصورة بين منحنى لورنس وخط المساواة إلى مساحة المثلث المرسوم فيه هذا المنحنى ، ويمكن تقدير هذا المعامل من بيانات مبوبة على فئات حيازية ، ومن خلال صيغ رياضية معدة لهذا الغرض . وقد اقترح هذه الصيغة العالم " جينى " فى عام ١٩١٢ . أما " منحنى لورنس " فقد اقترح من قبل العالم "لورنس " فى عام ١٩٠٥ وهو يشير إلى علاقة بين التكرار النسبى التراكمى للمستويات الحيازية والتكرار النسبى التراكمى للحائزين على هذه الحيازات .

١٦ - Quen N.T, Concentration of Income Land Holding By Latent Variables Model and Least Squares, Development Economics, Vol.3 No 1, Jul. 1987,P.56 - 75

١٧ - Kuzents, S, Economic Growth and Income Inequality , The American Econmic Review, Vol (xlv) 65, No1, March 1955, P.5 - 28.

١٨ - يوجيرو هيافى ، فرنونوروتان ، التنمية الزراعية / رؤية عالمية ترجمة ميشيل تكلا ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

١٩ - سالم توفيق النجفى ، تأثير برامج الإصلاح الزراعى العراقى فى التفاوت الحيازى والكفاءة الاقتصادية ، مجلة " دراسات " الجامعة الأردنية ، (٢١ ، ٢٢) المجلد الحادى والعشرون ، العدد الثانى ، نيسان ١٩٩٤ ، ص ٥٧ - ٨٣

٢٠ - Colman, D. and Nixson, . F Economics of Change in Less Developed Countries , 2nd ed, Philip Allan Publisher, Ltd, 1986 , P 82.

٢١ - شارل بثلهيم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٠٢ .

٢٢ - سالم توفيق النجفى . إشكالية الزراعة العربية ، رؤية اقتصادية معاصرة ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

٢٣ - الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة الاسكوا ، ١٩٩٣ ، (الموجز) ص١٦ .

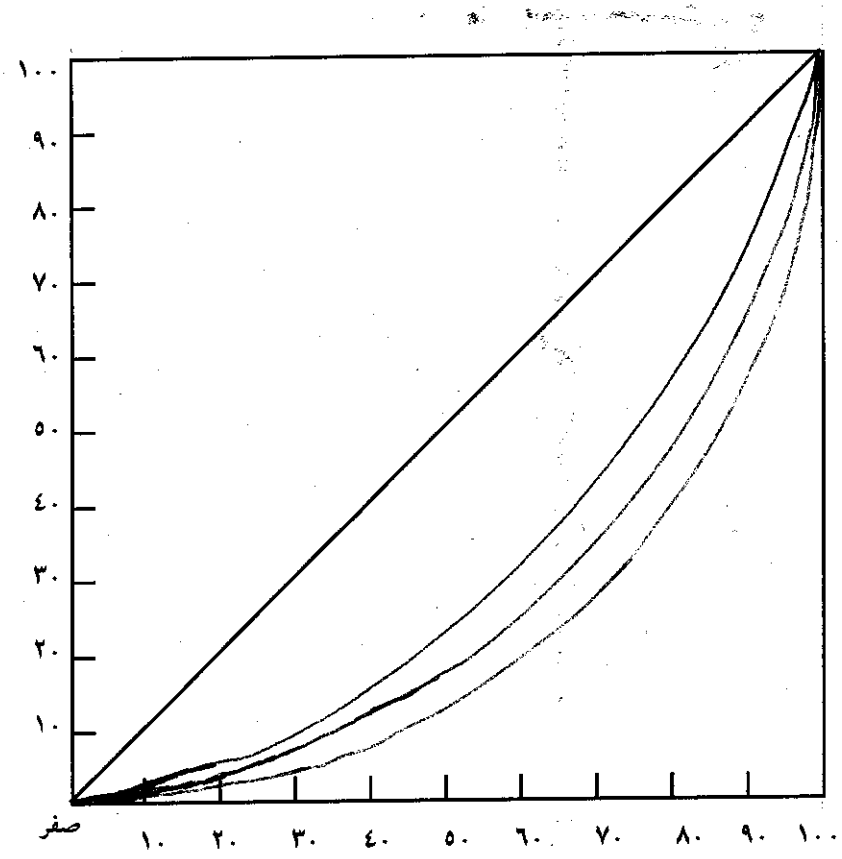

شـكل (١) منحنى لورنس للتوزيع الحيازى
فـى المجـــموعات العـــربية الاقليميـــة فـــى
عقـد الثـــمانينيات